العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا قبل حرب السويس

أولاً : مشكلة السودان .

ثانياً : اتفاقية الجلاء ١٩٥٤م.

ثالثاً : توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٦م .

عقب نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والتى صاحبها تأييد جارف من الشعب المصرى حرص النظام المصرى الجديد على إقامة علاقات لا تحمل أى عداء ضد الحكومة البريطانية، بعد قرارها عدم التدخل لمساندة الملك فاروق ضد الثورة، ومع ذلك تحفظت الحكومة البريطانية تجاه إقامة العلاقات مع نظام الحكم المصرى الجديد فى البداية، فكان تعقيبها على قيام الثورة ما أعرب عنه الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بمصر " مايكل كريزويل " بأن حكومته تأمل فى ألا تتترك الإطاحة بالملك فاروق فراغاً خطيراً بمصر، واكتفى بالترحيب بالنظام الجديد أملاً فى تسوية مشكلة

السودان[١]، ومن الواضح أن حرص قادة الثورة المصرية على إقامة علاقات طيبة فى البداية مع بريطانيا كان أملاً فى تسوية مسألتى السودان والقاعدة العسكرية بقناة السويس بما يتناسب مع رغباتهم فى إخراج الاحتلال البريطانى من مصر والسودان، إلا أن العلاقات مالبثت أن توترت قبيل حرب السويس بعد مناهضة مصر لنظام الأحلاف الغربية العسكرية بالشرق الأوسط .

أولاً: مشكلة السودان .

أصبحت مسألة جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة قضية مجلس قيادة الثورة الرئيسة، منذ نجاح ثورتهم فآثروا الاتصال بالسفير البريطانى بالقاهرة " كافيرى" لمعرفة مدى استعداد بلاده لمساندتهم فى تحقيق ذلك، وقد أبدى " كافيرى" حماسة لذلك[٢]، وبعد عدة مناقشات أجراها أعضاء مجلس قيادة الثورة، استقر الرأى على ضرورة حل مشكلة السودان التى ظلت معلقة منذ عام ١٩٣٦م، ثم التفاوض حول الجلاء البريطانى عن منطقة القناة[٣]، وتوافق ذلك مع إلحاح الحكومة البريطانية على إجراء المفاوضات مع النظام المصرى الجديد على أساس مشروع دستور الحكم الذاتى بالسودان[*] والذى أعده الحاكم العام البريطانى بالخرطوم وسلم الحكومتين المصرية والبريطانية نصه منذ ٨ مايو ١٩٥٢م، وانتظر الرد عليه حتى٨ نوفمبر من نفس العام[٤]. وقد ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقالة له بعنوان " الصراع على السودان " بأن الحكومة البريطانية أعلنت موافقتها على مشروع الدستور كأساس للمفاوضات مع مصر بعد شهر واحد من قيام الثورة كما أعلنت أنها فى انتظار رد حكومة الثورة عليه[٥].

ورغم أن الحكومة المصرية لم تصدر أى تعليق على هذا البيان، فإنها أعدت العدة لضمان قيام دولة الوحدة المصرية السودانية فكلف مجلس قيادة الثورة أحد أعضائه وهو "صلاح سالم" لمهمة الإشراف على شئون السودان فى أغسطس١٩٥٢, وصدرت التعليمات بسرعة العمل على تنظيم الأحزاب السودانية فى حزب واحد, بحيث يتماشى مع رغبة الحكومة المصرية بتقرير مصير السودان

---

(١) أنتونى ناتنج : ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سيد، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، د. ت، ص ص ٦٩-٧٣ .

(٢) نفسه, ص٧٢.

(٣) مصطفى محمد رمضان: تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص٣٩٧.

(*) نص هذا المشروع على إقامة حياة برلمانية بالسودان، وحكومة انتقالية السودان، كتمهيد لتقرير الشعب السودانى مصير بلاده، وذلك رداً على إعلان حكومة النحاس فى أكتوبر ١٩٥١م إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقية السودان ١٨٩٩مع بريطانيا. انظر: أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢ (مجتمع جمال عبدالناصر)، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت، ص١٣.

(١) نفسه.

(٢) جريدة الوفد، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٤.

فـى الوحـدة مـع مصـر[١]. علـى هـذا الأسـاس تمـت دعـوة قيـادات الأحـزاب السـودانية للقـاهرة فـى سبتمبر ١٩٥٢[٢]، حيث وصل وفد هذه القيادات للقاهرة لمعرفة موقف الحكومة المصرية من مشروع الدستور[٣]، ويبدو أن قيادة الأحزاب لم تقتنع فى هذا الاجتماع بمسألة ضمهم فى حزب واحد، ومن ناحية أخرى ناقش مجلس الوزراء البريطانى أثناء اجتماعه فى٢٥ سبتمبر مسألة السودان واقترح وزير الدولـة للشـئون الخارجيـة البريطـانى " سـلوين لويـد (Selwyen Loiyd) " ضـرورة تعـديل مشـروع الدسـتور لكـي لا تـتهم الحكومـة البريطانيـة سـواء مـن الجانـب المصـرى أو السـودانى بعـدم مراعاتهـا للمصـالح المصـرية بالسـودان أثنـاء إعـداد هـذا الدسـتور, فضـلاً عـن التعجيـل بـإجراء المفاوضـات مـع المصريين حول مستقبل السودان والإسراع فى حل تلك المشكلة، لذلك اقترح دعوة الحكومة المصرية للمفاوضات. فى حين أصرت الحكومة المصرية على تأجيل موعد بدء المفاوضات لمدة شهرين رغم إلحـاح السـفير البريطـانى بالقـاهرة "رالـف ستفنسـون (Raleph Stefienson) " عليهـا ببـدء هـذه المفاوضات، وتحججت الحكومة المصرية بانشغالها فى ترتيب أمورها الداخلية[٤].

وفـى الواقـع أرادت الحكومـة المصـرية كسـب أكبـر وقـت ممكـن لإعطـاء الفرصـة لصـلاح سـالم لضمان نجاحه فى إقناع الأحزاب السودانية بالانضمام فى حزب واحد، والذي نجح بالفعل فى مهمته وأعلن عن اندماج الأحزاب السودانية فى حزب واحد فى٢٨ أكتوبر ١٩٥٢م، وأطلق عليه اسم " الحزب الوطنى الاتحادى " , واختير إسماعيل الأزهرى رئيساً له ولم يتخلف عن تلك الأحزاب سوى حزب الأمة الموالى لسياسة بريطانيا فى السودان[٥]، والحزب الاشتراكى الذى آثر عدم الانضمام برغم تأييده للوحدة للوحدة مع مصر[٦]، وتبنى الحزب الجديد مسألة تقرير مصير بلاده بالوحدة مع مصر[٧]، ومنذ تلك اللحظة بدأ الصراع المصرى البريطانى للسيطرة على السياسية السودانية.

وقد تزامن مع قيام الحزب الوطنى الاتحادى بالسودان نشاط الزعيم السياسى السودانى "عبد الـرحمن المهـدى " بالتشـاور مـع الحكـومتين المصـرية والبريطانيـة فـى أكتـوبر ١٩٥٢م لسـرعة إجـراء

---

(٣) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٣، ص ص٣٠٤- ٣٠٦.

(٤) نفسه، ج٢، ص١٣.

(٥) نفسه، ج٣، ص٣٠٤.

(٦) جريدة الوفد، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٤م .

(١) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٣، ص ص٣٠٦- ٣٠٧. وأيضاً: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٧٥.

(٢) نفسه، ص ٢٥. وأيضاً: ج٣، ص٣٠٨.

(٣) نفسه، ج٢، ص١٤.

المفاوضات حول مستقبل السودان[١]، فحاولت الحكومة البريطانية إحراج الجانب المصرى حيث أعلن "أنتونى إيدن Anthony Eden" وزير الخارجية البريطانى فى نهاية أكتوبر بأن الحاكم العام البريطانى بالخرطوم سيضع مشروع دستور الحكم الذاتى للسودان موضع التنفيذ عما قريب وهو الأمر الذي لم يبق للحكومة المصرية أى مبرر لتأجيل المفاوضات، فأرسلت مذكرة للحكومة البريطانية فى٢نوفمبر ١٩٥٢[٢] أعلنت فيها عن تأييدها لاستقلال السودان عن الاحتلال العسكرى المصرى والبريطانى على حد سواء، وأعربت عن استعدادها للتفاوض مع الجانب البريطانى على أساس إجراء انتخابات برلمانية سودانية وقيام حكومة انتقالية على ألا تزيد مدتها عن ثلاث سنوات, وأن تقوم هيئة دولية بالإشراف على الانتخابات البرلمانية بالتعاون مع الحاكم العام البريطانى, هذا مع انسحاب القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل موعد الاستفتاء الشعبى العام لتقرير مصير السودان بعد انتهاء الفترة الانتقالية، مع ضرورة تحديد سلطات الحاكم العام, وضرورة إشراف البرلمان السودانى على الاستفتاء العام لتفادى أى تلاعب فى نتائج الدوائر الانتخابية[٣].

والحقيقة أن الحكومة البريطانية أدركت مدى براعة دوائر صنع القرار المصرية الجديدة وهو ما جعلها تضطر إلى قبول التفاوض على هذا الأساس[٤]، على الرغم من تذمر بعض نواب مجلس العموم من أعضاء حزب المحافظين من المذكرة واعتبارها مكراً مصرياً لاستخدام ثقة السودانيين تجاههم بطريقة يتعذر معها منحهم حق الاستقلال فى تقرير مصيرهم[٥]. وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى٢٠ نوفمبر١٩٥٢م بالقاهرة واستمرت حتى١٢فبراير١٩٥٣م[*]، حيث أثار خلالها الجانب البريطانى عدة عقبات والتي كان منها حرص الجانب البريطانى على

---

(٤) عبد الرحمن على طه: السودان للسودانيين، المركز العام لرئاسة حزب الأمة، أم درمان، ١٩٥٥، ص٩٣.

(٥) عبدالرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧، إصدار سلسلة تاريخ المصريين (عدد٤٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص١٨٨.

(٦) مجلس وزراء المصرى: مجموعة وثائقية عن السودان (السودان من ١٨٤١- ١٩٥٣م)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ص ٢٩٣- ٢٩٦. وأيضاً: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ٧٤.

(١) محمد على الطيب: الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦م- ١٩٥٦م، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٢٤٠.

(٢) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٧٥.

(*) تكون الوفد المصرى من صلاح سالم وحسين ذوالفقار صبرى ومحمود فوزى وحامد سلطان وعلى زين العابدين برئاسة محمد نجيب، أما الوفد البريطانى فتكون من كورزويل، وباورز (سكرتير أول السفارة البريطانية بالقاهرة)، برئاسة رالف ستيفنسون . انظر: محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ١٨٨٢م- ١٩٥٨م، مطابع النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٣٣٧ . وأيضاً: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص١٥.

الاحتفاظ ببعض سلطات الحاكم العام البريطانى فى الجنوب السودانى، بحجة حماية أهل الجنوب من أهل الشمال المسلمين[١]، واعتبار ذلك ضمان لهم تمهيداً لإقامة دولتهم المستقلة بالجنوب, ولكنه تراجع مع إصرار المفاوض المصرى على وحدة السودان[٢]، وفى حقيقة الأمر أرادت الحكومة البريطانية بهذه الخطوة الحصول على ضمان لاستمرار نفوذها على السودان لاعتقادها باحتمالية تحيز الشمال السودانى للوحدة مع مصر، فضلاً عن السيطرة على أعالى نهر النيل . ومن جانب آخر, حرص المفاوض البريطانى على عدم ترك الحرية التامة للبرلمان السودانى فى توجيه سياسة السودان خلال الفترة الانتقالية، وأصر على تعاون الحاكم العام البريطانى للسودان معه، ولكن المفاوض المصرى أصر على ترك الحرية للبرلمان دون تدخل أى جهة أخرى . وفى النهاية كان حرص المفاوض البريطانى على استمرار بقاء أكبر عدد ممكن من الوظائف بالسودان فى أيدى الموظفين البريطانيين لأطول فترة ممكنة، وهو ما رفضه المفاوض المصرى الذى تمسك بضرورة سودنة الإدارة السودانية[٣].

لأجل ذلك عمدت الحكومة المصرية قبل استئناف المرحلة الأخيرة من المفاوضات إلى إرسال صلاح سالم للسودان فى٣ يناير١٩٥٣م، للاتفاق مع قيادات الحزب الوطنى الاتحادى والحزب الاشتراكى على توقيع وثيقة تضم مطالب بضمان سودنة الإدارة السودانية وتحديد اختصاصات الحاكم العام البريطانى أثناء الفترة الانتقالية، وجلاء القوات الأجنبية من السودان قبل موعد الاستفتاء على تقرير المصير السودانى، كأساس لدستور الحكم الذاتى بالسودان، مقابل عدم إجراء الانتخابات البرلمانية والاستفتاء العام لتقرير المصير، وبالفعل تم التوقيع عليها[٤].

وفور استئناف المفاوضات النهائية وضع المفاوض المصرى هذه الوثيقة أمام المفاوض البريطانى فاضطرت الحكومة البريطانية إلى قبول مطالب الأحزاب[٥]، وتم توقيع اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣, والتي كان من أهم بنودها: أن يمثل الحاكم العام البريطانى بالسودان السلطة الدستورية العليا وبمعاونة لجنة خماسية دولية[*]، مهمتهم الإشراف على الانتخابات البرلمانية

---

(٣) عبدالرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص١٩٠.

(٤) مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق، ص٣٦٧.

(٥) عبدالرؤوف أحمد عمرو: نفسه، ص ص١٩٠– ١٩١.

(١) عبدالرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص١٩٠.

(2) F.O,371/10245, R.No 8811, from W Crady to F.O,Date. Jony 26,1953.

(*) تكونت اللجنة الخماسية من سودانيين ومصرى وبريطانى وهندى، بناءً على المذكرة المصرية فى٢ نوفمبر. انظر: مجلس الوزراء المصري: مصدر سابق، ص ص٢٩٣–٢٩٦.

السودانية. وأكدت المعاهدة على تحديد ثلاث سنوات كفترة انتقالية للبرلمان السودانى والحكومة التى تشكل على أساس أغلبية المقاعد بالبرلمان لتتولى مقاليد الحكم تمهيداً لتصفية الإدارة المصرية والبريطانية بالسودان، وإعداد دستور موحد لشمال السودان وجنوبه, وكذلك أمر سودنة الإدارة السودانية وانسحاب القوات الأجنبية من السودان قبل موعد الاستفتاء العام الذي تقرر مصير البلاد بحرية[١] .

على أية حال، تعتبر الاتفاقية نصراً للحكومة المصرية فى جولتها الأولى من الصراع مع الحكومة البريطانية على السودان، فلأول مرة منذ ١٨٩٩م مُنحت الحكومة المصرية حقاً مساوياً لبريطانيا فى الإشراف على السودان، كما تعتبر أولى حلقات سلسلة إخراج الحكومة المصرية للاحتلال البريطانى من الشرق الأوسط, لذلك أكد رئيس الوزراء البريطانى "ونستون تشرشل" على ضرورة عدم إعطاء الفرصة للحكومة المصرية بإقامة وحدة مع السودان، تؤدى للقضاء على استقلاله [٢]. كما انتقد بعض نواب مجلس العموم البريطانى الاتفاقية أثناء مناقشتها بالمجلس، وأعربوا عن شكوكهم فى أهميتها، فحذرهم إيدن بأن عدم التصديق عليها سيتيح الفرصة للحكومة المصرية بمضاعفة حملتها الدعائية ضد الاحتلال البريطانى للسودان، وهدد بتقديم استقالته فى حالة عدم تصديق المجلس عليها[٣].

هكذا تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا، ولكن هذا لم ينه الصراع بينهما حول السودان، فقد حاولت الحكومة البريطانية ضم السودان إلى رابطة الكومنولث، لضمان استمرار نفوذها عليه، فأصدرت بياناً بعد عدة أسابيع من عقد الاتفاقية حثت فيه السودانيين على ضرورة الانضمام للكومنولث لتقرير مصير البلاد، فاحتجت الحكومة المصرية واعتبرت ذلك تمهيداً بريطانياً لضمان بقاء نفوذها السياسى على السودان . ومن جانبها رأت الحكومة المصرية ضرورة العمل على إقناع السودانيين بضرورة فوز الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات البرلمانية[٤]، فكلفت صلاح سالم بتحقيق ذلك لخبرته السابقة فى إقناع القيادات الحزبية بالانضمام فى حزب واحد، فعمل على إقناع أهل السودان بالعقل حيناً وبالمساعدات المالية أحياناً. وهو الأمر الذي أثار امتعاض الحكومة

---

(3) F.O, 371/102742, Soudant Agrement, Date.Feb 12, 1953.

- وأيضاً: مذكرات محمد نجيب (كلمتى للتاريخ): دار الكتاب النموذجى، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١١٤.

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٤٨.

(١) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص١٦.

(٢) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٧٥.

البريطانية، حيث تحدث إيدن فى مجلس العموم عن مهمة صلاح سالم بالسودان بجلسة المجلس فى أكتوبر ١٩٥٣م، وأكد على عدم قدرة صلاح سالم على تنفيذ مهمته، وأضاف لويد بأن الحزب الوطنى الاتحادى لم يرشح نفسه بعد، وإن فعل فلن ينجح لضمان الحكومة البريطانية الحصول على أصوات أهل الجنوب السودانى لصالح حزب الأمة الموالى للسياسة البريطانية فى انفصال الجنوب عن الشمال، وانفصال السودان عن مصر[١].

وفي أثناء المعركة الانتخابية روج الحاكم العام البريطانى لتقوية الروح الانفصالية لدى أهل الجنوب السودانى، وعقَّب عبدالناصر على ذلك بأنه محاولة بريطانية لقطع الطريق على سياسة مصر التحررية فى الوصول إلى وسط وجنوب القارة الأفريقية، مما يشكل تهديداً مباشراً للنفوذ البريطانى على تلك المناطق[٢]. ورغم هذا المجهود الذي بذلته بريطانيا فقد أكد فوز الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية ساحقة فى نهاية١٩٥٣م لكلٍ من مجلسى النواب والشيوخ السودانيين على نجاح مهمة صلاح سالم، مما يعنى فوز الحكومة المصرية على البريطانيين فى هذه الجولة أيضاً.

ومع ذلك فإن مناداة إسماعيل الأزهرى الذي تولى رئاسة الحكومة السودانية الانتقالية فى٩ يناير ١٩٥٤م[٣] بالوحدة مع مصر كتقرير مصير السودان كان قد حال دونها أزمة مارس١٩٥٤م فى مصر والتى أدت إلى إقالة محمد نجيب رئيس الحكومة المصرية على يد مجلس قيادة الثورة، وتولى عبدالناصر الحكم مكانه[*]، وهو ما أدى إلى حالة رفض من جانب السياسيين السودانيين والحكومة على حد سواء تجاه هذا التغيير, مما دفع الأزهرى إلى إغلاق الصحف السودانية المؤيدة للوحدة مع مصر، ورفض الحصول على السلاح المصرى أو تدريب المصريين لقوات بلاده، واستعاض عنهم بالخبراء والأسلحة البريطانية . ثم إنه أصدر قراراً عقب تحديد إقامة محمد نجيب فى ٨ نوفمبر ١٩٥٤م بعدم الدعوة إلى الوحدة مع مصر، والإصرار على استقلال بلاده، وانتقد سياسة صلاح سالم فى

---

(٣) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص١٧.

(٤) خطاب لعبدالناصر بالقاهرة بمناسبة افتتاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة فى أول ابريل ١٩٥٥م، مركز دراسات الوحدة العربية: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، تحرير أحمد يوسف أحمد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٥٦.

(١) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٧٥.

(*) كان لدى محمد نجيب شعبية كبيرة فى نفوس السودانيين لنجاحه فى انتزاع اتفاقية السودان من البريطانيين، أما سبب إقالته فكان لاتباعه سياسة تأجيل المفاوضات مع البريطانيين لجلاء قواتهم عن القناة، ثم مناداته أثناء المفاوضات بعدم وجود ضرورة لإجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة. انظر: محمد على الطيب: مرجع سابق، ص ٢٦٦, وأيضاً: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٣، ص ص٣١٣- ٣١٤.

استخدام الرشوة لجذب الرأى العام السودانى بالاستفتاء على الوحدة السودانية مع مصر، كما أعلن عن ارتباطه بالسياسة البريطانية فى انفصال السودان عن مصر، مما أكسبه عداء صالح سالم[١]. وعلق بعض الكتاب والسياسيين البريطانيين على ذلك بالقول أن الأزهرى لم يكن يهمه من التأييد المصرى سوى طرد البريطانيين عن السودان، بدعوته إلى الوحدة مع مصر[٢]. وقد استغل البريطانيون هذا التغيير فدبروا مع حزب الأمة مظاهرات جماهيرية سودانية ضد صلاح سالم فى مارس ١٩٥٥م، فاضطر "جمال عبدالناصر" رئيس الوزراء المصرى آنذاك إلى إقالته، وتولى شئون السودان بنفسه فى سبتمبر ١٩٥٥م[٣].

أمام هذه التطورات كان الأزهرى قد انتهى من إجراءات سودنة الإدارة في بلاده، وأقر البرلمان فى١٦أغسطس١٩٥٥م بمطالبة الحكومة الانتقالية السودانية للقوات البريطانية والمصرية بالانسحاب من الأراضى السودانية، لقرب موعد الاستفتاء الشعبى بناءً على اتفاقية السودان[٤]، حيث حاولت الحكومة البريطانية تأجيل انسحاب قواتها لضمان نجاح حزب الأمة فى الاستفتاء مع تقرير مصير الجنوب بالانفصال عن الشمال، وهو ما دفعها إلى تدبير انتفاضة فى الجنوب ضد قوات الشمال بعد مرور يومين على قرار البرلمان السودانى، لخلق مبرر لعدم انسحابها من الجنوب السودانى، ومع قدرة السلطات السودانية على قمعها لم تجد الحكومة البريطانية بُداً من سحب قواتها، فأتمته فى نوفمبر١٩٥٥م، وتزامن ذلك مع جلاء القوات المصرية . ومن جانب آخر، حاولت الحكومة البريطانية إقناع عبدالناصر بقبول اقتراح الحاكم العام البريطانى بالسودان لاستبعاد ممثلى مصر وبريطانيا عن الإشراف على الاستفتاء، فرفض عبدالناصر واعتبر ذلك التفاف بريطانى على محاولة الوحدة السودانية المصرية، ولم يدر بخلد عبدالناصر أن الحاكم العام البريطانى "هليم" استطاع إقناع الأزهرى بالأمر منذ أغسطس ١٩٥٥م، وعلى أية حال لم يتم الاستفتاء حيث أصدرت الحكومة الانتقالية قراراً بعدم إجراءه، بعد إجماع الأطراف الحاكمة والأحزاب على رفض الوحدة مع مصر[٥]، وبناءً عليه أقر مجلس النواب استقلال السودان فى١٩ديسمبر، كما تبعه مجلس الشيوخ بعد ثلاثة أيام[٦]، وأعلن الأزهرى قيام الجمهورية السودانية أول يناير ١٩٥٦م، ورحبت الحكومة البريطانية بالجمهورية وأعلنت الاعتراف بها فى نفس اليوم، وكذلك فعلت الحكومة المصرية[٧] .

---

(٢) محسن محمد: مصر والسودان (الانفصال بالوثائق البريطانية والأمريكية)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٢١٤هـ-١٩٩٤م، ملحق بنهاية الكتاب.

(٣) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص١٤٦.

(٤) أحمد حمروش: نفسه، ص٣١٤، ص٣٢٠.

(٥) نفسه، ص٣٢٢. انظر أيضاً: مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق, ص٣٦٧.

(١) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٣، ص ٣٢٢.

(٢) محسن محمد: مرجع سابق، ص ص٢٩٠- ٢٩١.

(٣) مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق، ص ص٣٦٧- ٣٦٨.

ولم تكتف الحكومة البريطانية بتحريض الأزهرى والسياسيين على ترك الوحدة مع مصر بل قامت بمساندة حزب الأمة فى الانتخابات البرلمانية فى١٩٥٦م، ولم تجد صعوبة فى الأمر، بعد تخلى المصريين عن الحزب الوطنى الاتحادى، ففاز حزب الأمة بالأغلبية، ومع الإعلان حكومة حزب الأمة السودانية فى مارس ١٩٥٦م، تبنت الحكومة السودانية الجديدة سياسة بريطانيا المعادية للمصالح المصرية بالسودان [١].

ثانياً : اتفاقية الجلاء ١٩٥٤م .

أدى نجاح المفاوض المصرى فى انتزاع اتفاقية السودان من الجانب البريطانى إلى سعى المصريين لعقد اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة،حيث تلقت الحكومة البريطانية دعوة الحكومة المصرية للمفاوضات وتلقت بريطانيا تلك الدعوة بالموافقة لحصولها على قاعدة عسكرية بليبيا، فضلاً عن قواعدها بعدن والأردن وقبرص، مما أدى إلى التقليل من شأن قاعدتها بقناة السويس[٢]، إلا أن بريطانيا اشترطت عقد اتفاقية دفاع مشترك مع المصريين وعقد صلح مع إسرائيل بالإضافة إلى انضمام مصر إلى شبكة الأحلاف الغربية للدفاع ضد السوفيت مقابل الجلاء لحمل المصريين على عدم المطالبة بذلك، هذا على الرغم من توسيط الحكومة المصرية للحكومة الأمريكية فى فبراير ١٩٥٣ للضغط على الحكومة البريطانية بسرعة إجراء المفاوضة، بعد إصرار الحكومة البريطانية على التأجيل[٣]. ولعل سبب التمسك بقاعدة القناة توضحه الوثائق البريطانية التى أكدت على أن تشرشل رغم إيمانه بفقدان القاعدة إذا ما قورنت بغيرها بالشرق الأوسط [*] فإنه كان يخشى من أن تحذو العراق والأردن حذو مصرفى ذلك[٤] . ومن الجدير بالذكر أن عبدالناصر لم يكتف بوساطة الحكومة الأمريكية لحمل الحكومة البريطانية على إجراء المفاوضات، بل هدد فى تصريح

---

(4) Peter MansField,The Middle East (Apolitical and Economic Curoey), Oxford University Press, London, 1973, P 225.

(١) عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص ١٩٢- ١٩٣.

(٢) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ٢٠٠، ص ٢١٧، ص ٢٣١.

(*) اختلفت الآراء حول التحديد الجغرافى لمصطلح الشرق الأوسط، على الرغم من اتفاقهم على كونه مصطلح سياسى استراتيجي فى نشأته واستخدامه، وتم الاتفاق على أنه من الحدود المصرية غرباً إلى الخليج العربى شرقاً ً وحدود تركيا وإيران شمالاً إلى المحيط الهندى جنوباً، إلا أن الاختلاف اشتد حول دول شمال قارة إفريقيا من العالم العربى لعدم تفاعلها فى قضايا دول الشرق الأوسط المتفق عليها بصورة مكثفة. انظر: سيد محمد عبد العال : الموقف السوفيتى من مشروع ابرزتهاور ١٩٥٧م- ١٩٥٨م، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد ١٨، ٢٠٠٦م، ص ١٧٥.

(٣) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ص ٢٤٨- ٢٤٩.

صحفى فى٢مارس١٩٥٣م بأنه سيشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية بمنطقة القناة لحملها على الجلاء، كما أشارت الوثائق المصرية، وقد تزامن ذلك مع المحادثات الأمريكية البريطانية السنوية لتنسيق سياستهما الخارجية[١]، مما دفع الأمريكيين إلى الضغط على الجانب البريطانى لبدء المفاوضات.

ومع ذلك حاول وزير الخارجية البريطانى أن يجد مبرراً لتأخير المفاوضات فتحجج بانتظار قدوم رئيس الوفد البريطانى المرشح للمفاوضات وهو الحاكم العام البريطانى لاستراليا وأكد على أن الحكومة البريطانية ستؤجل استلامه مهام عمله باستراليا إلى أن يتم عقد اتفاقية الجلاء مع المصريين،وذلك رداً على مذكرة السفارة المصرية بلندن فى ٣ مارس،و التى أكدت خلالها الحكومة المصرية بأنها لا ترى أى مبرر لتأجيل بدء المفاوضات،وطالب السفير المصرى ببدئها فى مارس، كما طالب إيدن بكف الحكومة المصرية عن تصريحاتها المهددة للقوات البريطانية بالقناة، والحقيقة أن سبب تأجيل المفاوضات كما ذكرها لويد كان ضرورة تنسيق سياسة الحكومتين البريطانية والأمريكية لضمان ضم مصر للأحلاف الغربية ضد الاتحاد السوفيتى مقابل الجلاء البريطانى عن منطقة القناة[٢]. وبعد تنسيق الجهود البريطانية المصرية أعلنت الحكومة البريطانية عن موعد بدء المفاوضات فى نهاية إبريل ١٩٥٣م، على أن تكون مسبوقة بمفاوضات تمهيدية، فوافق عبدالناصر على ألا تزيد مدتها عن جلسة أو جلستين، مع تحديد دقيق لموعد المفاوضات الرسمية مسبقاً، وبناء عليه أعلن عن شرطى عبدالناصر، وأعلن أن يوم٢٧إبريل١٩٥٣م هو موعد بدء المفاوضات الرسمية[٣]، وبذلك نجحت الحكومة المصرية فى سياسة عدم التنقل فى المفاوضات من تمهيدية طويلة الأمد إلى رسمية مماثلة [٤] . وقبيل بدأ المفاوضات الرسمية اتصلت الحكومة البريطانية بتنظيم الإخوان المسلمين، لاستخدامهم كأداة ضغط وإنذار للحكومة المصرية بقدرتها على قلب نظامها الحاكم، فى حال عدم التماشى مع سياستها فى المفاوضات، فضلاً عن شنها حملة إعلامية واسعة بضرورة تدويل قاعدة قناة السويس لمكانة قناة السويس الحيوية لدى قارة أوروبا ونصف الكرة الأرضية الغربى بأجمعه، وعلى ضرورة ألا تخضع لهوى الحكومة المصرية[٥]. ومنذ بداية المفاوضات التمهيدية بين وفدى مصر وبريطانيا بالقاهرة[*]، تبين سعة

---

(٤) نفسه، ص٢٠١، ص ٣٤٣.

(١) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ص ٢٢١- ٢٢٢.

(٢) نفسه، ص ٢٤٣.

(3) Charles D. Cremeans, The Arabes and World (Nasser,s Arab Nationalist Policy), Fredrik Proeger , London, P 139.

(٤) محمد حسنين هيكل : نفسه، ص ٢٤٣.

المسافة بين مطالب الوفدين، وخاصة مع مطالبة الوفد المصرى بجلاء غير مشروط ، مع التلميح بالتهديد بحرب العصابات ضد القوات البريطانية بمنطقة القناة، فأرسل تشرشل برقية لوفده بالقاهرة برفض ذلك تماماً[١]. ومع إصرار الجانب البريطانى على ربط مصر بحلف غربى للدفاع عن الشرق الأوسط، لضمان بقاء قاعدتهم بالقناة، ولو بطريق غير مباشر، ورفض الجانب المصرى لذلك، وإصرار الجانبين على شروطهما، لذلك لم تستمر المفاوضات الرسمية أكثر من ٩أيام[٢] . وقد أدى توقف المفاوضات على هذا النحو إلى توتر العلاقات المصرية البريطانية، وخاصة بعد أن تخلت الحكومة المصرية عن دبلوماسية المفاوضات، واتجهت نحو استخدام القوة بشن حرب العصابات على القوات البريطانية بمنطقة القناة، واستؤنفت عمليات قتل الجنود وتخريب المنشآت[٣].

ومن جانب آخر، أدت نزعة رئيس الوزراء المصرى ورئيس الجمهورية محمد نجيب الداعية لعدم ضرورة التعجيل بحمل الحكومة البريطانية على الانسحاب من منطقة القناة إلى صراع داخلى على السلطة المصرية بينه وبين عبدالناصر الذى أصر على انسحابهم وبأى ثمن[٤], والذى انتهى بتولى عبدالناصر على السلطة باعتباره رئيساً للوزراء فى مارس١٩٥٤م[٥]، وفى أبريل تم إقالة محمد نجيب كرئيس للجمهورية وحل محله عبدالناصر كرئيس للجمهورية بعد رئاسة الوزراء[٦]. وعقب التخلص من محمد نجيب اشتدت حرب العصابات المصرية ضد القوات البريطانية بالقاعدة ومنطقة القناة عامة، وابتكرت قوات الفدائيين أسلوب خطف الجنود البريطانيين ثم إرسالهم بعد فترة قصيرة إلى بلادهم بصورة غير متوقعة من القيادات العسكرية البريطانية، مما أدى إلى انقسام حاد فى دوائر صنع القرار البريطانى تجاه الجلاء من منطقة القناة أو عدمه[٧]، ووصلت شدة حرب العصابات

(*) تكون الوفد المصرى من نفس أعضاء الوفد المصرى فى مفاوضات مستقبل السودان، مضاف إلى عضويتهم جمال عبدالناصر، أما الوفد البريطانى فتكون من أعضاء وفد مفاوضات مستقبل السودان. انظر: أحمد حمروش : مرجع سابق، ج٢، ص٢٦.

(٥) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص ٢٤٣.

(٦) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص ص٢٦– ٢٧. وأيضاً: انتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص٧٥– ٧٦.

(١) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) محمد أنور السادات: قصة الثورة كاملة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٢٣.

(٣) أنتونى ناتنج: نفسه، ص٨٨.

(٤) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبدالناصر، قسم الوثائق (وثائق مصرية)، قرارات مجلس قيادة الثورة (١٩٥٢م– ١٩٥٧م)، قرار بتاريخ ١٧ إبريل ١٩٥٤م، تحت عنوان : www.Nasser.bibolex.org

(5) Charles O. Cremeans, Op.Cit, P. 137.

المصرية إلى حد توقف الحياة بالقاعدة فى مايو ١٩٥٤م، وصوحبت بخطب سياسية من القيادة المصرية أكدت على عدم توقف الحرب إلا بالجلاء دون شروط مقابل وقف حرب العصابات[١].

ويذكر كمال الدين رفعت فى مذكراته أن القيادة المصرية كلفته بالاتصال بالجنود البريطانيين المعارضين لوجودهم بقاعدة القناة، وإقناعهم بتنظيم إضراب شامل داخل المعسكر الذى يدعى "معسكر المورشال"، وفى نفس الوقت تشن فرقته العسكرية أكبر عملية تخريبية بالمعسكر، وقد نجحت الخطة فى٢٦مايو١٩٥٤م، فأصدر الكولونيل "فيل" القائد العام للقوات البريطانية بالشرق الأوسط بمغادرة المعسكر، مع موافقة الحكومة البريطانية على استئناف مفاوضات الجلاء[٢]، وخاصة بعد فشلها في حمل الحكومة المصرية على وقف ظاهرة خطف وإعادة الجنود إلى بلادهم بطريقة فجائية، سواء بإرسال إنذار بريطانى فى١٣ يوليو١٩٥٣م بضرب الإسماعيلية أو بشكواها المتكررة من مصر فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة[٣]. حيث ردت الحكومة المصرية برفض الإنذار ونقلت قواتها المسلحة من الحدود مع إسرائيل إلى الدلتا، تحسباً للحرب المتوقعة مع بريطانيا وكذلك بعد فشل الحكومة البريطانية في إغراء الحكومة الإسرائيلية بالهجوم على سيناء لإحراج موقف المصريين دولياً فتضطر الحكومة المصرية للرضوخ لشروط الحكومة البريطانية أثناء مفاوضات الجلاء[٤].

ومن جانبها تفادت الحكومة المصرية هذا التحريض المتوقع بإنشائها جماعات الفدائيين بقيادة " كمال الدين حسين "عضو مجلس قيادة الثورة من كتائب الحرس الوطنى، وأوكلت إليه مهمة تنظيم صفوف المتطوعين المدنيين، وقد نجح الفدائيون فى أن يقضُّوا مضاجع القوات البريطانية بالقناة والقوات الإسرائيلية على الحدود على حدٍ سواء[٥]. كما عمدت الحكومة المصرية إلى طلب تأييد الرأى العام البريطانى لجلاء القوات البريطانية عن القاعدة، فالتقى عبدالناصر برئيس حزب العمال البريطانى المعارض " ريتشارد كروكان " عدة مرات بالقاهرة، كما دعى قيادات الحزب لزيارة

---

(٦) أنتونى ناتيج: نفسه، ص٧٧، ص٩٧. وأيضاً : Peter. MansField, Op.Cit, P.225.

(١) مذكرات كمال الدين رفعت (حرب التحرير الوطنية): إعداد مصطفى طلبة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ص ٣٢٩- ٣٣٠، ص٣٥١.

(٢) أمين هويدى: حروب عبدالناصر، الطبعة الثالثة، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٧- ٢٨. وأيضاً: محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ص٢١٦- ٢١٧.

(٣) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص ص٢١٦- ٢١٧.

(٤) جمال الدين الشيال (وآخرين) : قصة الكفاح بين العرب والاستعمار، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م، ص٢٢٨ .

القاهرة، والتقى مع "كنجز لرماتيه" رئيس تحرير جريدة ستيتمان وصاحب الشهرة والنفوذ الواسع لدى الرأى العام البريطانى، وبالفعل نجحت القيادة المصرية فى إثارة الرأى العام البريطانى على حكومته إلى حد عدم استجابته لمطالبها من أجل الجلاء عن مصر، لتأييده الواضح لحق مصر فى جلاء القوات البريطانية عن قاعدتها بالقناة. كما استخدمت القيادة المصرية وزير الخارجية الأمريكى "جون فوستردالاس (Johon Foster Dalles) " أثناء زيارته للقاهرة فى٩مايو١٩٥٣م ليكون أداة ضغط على البريطانيين لمفاوضات الجلاء(*) وعقد اتفاقية بذلك(١).

وإذا ما وضع في الاعتبار أن القيادة المصرية كانت على يقين من مماطلة الحكومة البريطانية حول استئناف المفاوضات لحمل مصر على الانضمام لحلف غربى للدفاع عن المنطقة مقابل الاتفاق على الجلاء، لذلك أعلنت عن موقفها من الأحلاف العسكرية فى بدايات ١٩٥٤م بأن العالم العربى قادر على الدفاع عن نفسه بنفسه(٢). وهو الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية إلى التدخل لصالح مصر, حيث تشير الوثائق الأمريكية إلى نجاح الأمريكيين فى الضغط على الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات وعقد اتفاقية الجلاء باعتبار ذلك تمهيداً لضم مصر للأحلاف مع الغرب، كما أوحى عبدالناصر لدالاس من قبل(٣), وفشلت محاولة تشرشل التى أشارت إليها الوثائق الأمريكية بإقناع آيزنهاور بضرورة الاحتفاظ بالقاعدة(٤). ومع تطورات الأحداث, حيث وضوح صلابة المصريين فى إصرارهم على جلاء القوات البريطانية دون شروط، وخاصة فى مايو١٩٥٤، واعتلاء إيدن رئاسة الحكومة البريطانية وخروج تشرشل المعروف بتشدده تجاه عدم الجلاء عن مصر، اتخذ عبدالناصر المبادرة لاستئناف المفاوضات حيث قرر فى مايو من حيث المبدأ قبول عودة القوات البريطانية إلى القاعدة فى حال قيام حرب ضد بريطانيا أو تركيا، ودعوة الحكومة البريطانية للتفاوض وأعلن عن وقف حرب العصابات إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على استئناف المفاوضات(٥). الأمر الذي أدى إلى تخلي الحكومة البريطانية عن موقفها المتشدد بانضمام مصر لحلف عسكرى مع الغرب، كشرط مسبق

(*) استخدم عبدالناصر مكره ودهائه فى الإيحاء لدالاس بأن مسألة انضمام مصر لحلف مع الغرب للدفاع عن الشرق الأوسط يمكن التفاوض حولها، على أن يتم الاتفاق مع البريطانيين على الجلاء عن منطقة القناة أولاً. انظر: عبدالرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص٢٠٢.

(١) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ص ٢٧٣- ٢٧٤، ص ص ٢٧٦- ٢٧٧.

(٢) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص٣٢٢. أيضاً: عبدالرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص٢١٠.

(٣) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثانى، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٦٢. وأيضاً: Charles O. Cremeans, Op.Cit, P. 139. .

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص١٦٨-٢٦٩.

(٥) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص٣٣.

لعقد اتفاقية الجلاء[١]، وأعلن " لويد " وزير الخارجية البريطانى فى نهاية مايو عن استئناف المفاوضات، وفى٢٥يونيو نقلت القيادة البريطانية بالشرق الأوسط من قاعدتها بالقناة إلى قاعدتها بقبرص، وبعد يومين بدأت القوات البريطانية بهدم مخازن ومستودعات مينائها العسكرى بمنطقة القناة[٢].

وبالفعل استؤنفت المفاوضات فى١٢يوليو، ولم يمر أسبوعان حتى عقدت اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو١٩٥٤م[٣]، والتي كان من أهم بنودها: انسحاب القوات البريطانية فى مدة أقصاها ٢٠ شهراً والإبقاء على مخازن الذخيرة بالقاهرة مع بعض الفنيين العسكريين على أن تبدل ملابسهم العسكرية بملابس مدنية، وألا يزيد عددهم عن٨٠٠ جندياً، ولا يزيد بقاؤهم بالقاعدة عن ٧ سنوات, وأن يحق لبريطانيا العودة لاستخدام القاعدة فى حالة دخولها حرب، ودخول تركيا فى أى حرب خلال هذه المدة, وهذا مع احترام اتفاقية القسطنطينية المنعقدة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨م وخاصة مسألة حرية الملاحة[٤]. وقد حاولت الحكومة البريطانية التخلص من الاتفاقية بعد خمسة أيام فقط من توقيعها، فاستخدمت تنظيم الإخوان المسلمين كأداة لتبرير عدم جلائهم من القناة، بنسف جسر أبو سلطان بالقناة فى أول أغسطس١٩٥٤م، فاتهمت الحكومة المصرية البريطانيين باستخدام الإخوان المسلمين للتخلص من عقد الاتفاقية رسمياً[٥]. إلا أن الحكومة البريطانية أرادت درء الاتهام عنها فأعلنت الإفراج عن الأرصدة المصرية ببريطانيا من الجنيه الإسترلينى فى نفس الشهر بعد تجميدها منذ ١٩٥١م[٦], كما وقعت على الاتفاقية رسمياً فى١٩أكتوبر١٩٥٤م[٧].

وإذا كان الغرض من عقد الاتفاقية بين بريطانيا ومصرقد اختلف، إذ أرادت الحكومة البريطانية من عقدها ضم مصر إلى نظام الأحلاف[٨]، أما الحكومة المصرية فأرادت انسحاب القوات البريطانية لضمان عدم تدخل أى جهة خارجية فى سياستها الخارجية والداخلية[٩]. فإن الموقف من الاتفاقية قد اختلف أيضاً داخل مصر، ففى حين اعتبرها الرأى العام المصرى أقل من طموحاته

---

(١) مذكرات كمال الدين رفعت: ص٣٥٤.

(٢) نفسه، ص ص٣٦٨- ٣٦٩. وأيضاً: Peter MansField, Op.Cit, P 225.

(٣) مذكرات كمال الدين رفعت: ص٣٥٤.

(٤) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص٣٦.

(5) Peter MansField, Op.Cit , PP 225-226.

(٦) مذكرات آيزنهاور: ترجمة هيوبرت بونغمان، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٩م، ص١٦.

(7) Peter MansField, Op.Cit , PP 225-226.

(٦) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٣٢٢.

(٧) أمين هويدى: مرجع سابق، ص ص٢٨-٢٩.

لاحتوائها على بند عودة القوات البريطانية للقاعدة وقت الحرب حيث شبهت بمعاهدة ١٩٣٦م، فقد اعتبرها عبدالناصر اتفاقية ناجحة باعتبار أن انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة فى حد ذاته هدف رئيسى لدى الحكومة المصرية لضمان حرية اتخاذها السياسة الداخلية والخارجية دون أى رد عسكرى من تلك القاعدة[١] كما أكد على عدم استخدام بريطانيا القاعدة خلال٧سنوات إلا عند قيام حرب عالمية مع استبعاده لقيام هذه الحرب فى تلك الفترة، وإن قامت فلن تستطيع الحكومة المصرية أن تكون بمنأى عنها حتى لو أرادت عن طريق قناة السويس سواء بعقد اتفاقية أو عدمه[٢]. أما الإخوان المسلمين فكان أكثر فئات الرأى العام المصرى غضباً من الاتفاقية، ففضلاً عن حملتهم الدعائية ضدها وضد سياسة الحكومة المصرية[٣] أقدموا على خطوة شديدة الخطورة على وضعهم بمصر، حيث أطلق أحد أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين النار على عبدالناصر أثناء إلقائه كلمة بالإسكندرية مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤م[٤]. ومن الواضح أن الأسلوب العنيف الذى استخدمه تنظيم الإخوان فى احتجاجه على الاتفاقية لم يكن بدافع عقائدى بقدر ما كان بدافع سياسى، أملاً منهم فى اعتلاء السلطة، ويؤكد ذلك ما ذكرته التقارير البريطانية عن تورط المستشار السياسى بالسفارة البريطانية " إيفانز" بتحريض الإخوان المسلمين باغتيال عبدالناصر ووعدهم بمساندة حكومته لاعتلائهم السلطة[*] ولكن المؤامرة فشلت وشنت الحكومة المصرية حملة عتقالات [*]واسعة النطاق ضد الإخوان المسلمين [٥] .

ومن جانب آخر, أعلنت الشركة العالمية لقناة السويس عن قلقها من الاتفاقية حيث حذرت من احتمالية تأميم الحكومة المصرية للشركة بعد جلاء القوات البريطانية من منطقة القناة، والتى

---

(٨) أحمد حمروش: نفسه، ج٢، ص٣٦.

(١) انظر خطاب له فى أول إبريل ١٩٥٥م، بمناسبة افتتاح الموسم الثقافى للقوات المسلحة بالقاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٢) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج ٢، ص٣٥.

(٣) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص١٠٠- ١٠١. وأيضاً: Peter MansField, Op.Cit, PP.225-226.

(*) ومن المستغرب أن ناتنج أكد على أن عبدالناصر دبر مسألة اغتياله مسبقاً للتخلص منهم. فى حين أكدت الوثيقة البريطانية المذكورة كذب إدعائه واعتقادى أنه أراد تحريف الأحداث لإقناع القارئ بعدم تورط بلاده فى تلك المسألة وأنها لا تعد عن كونها قسوة من عبدالناصر لكل من يحاول الاعتراض على نظامه الحاكم. انظر: أنتونى ناتنج : مرجع سابق، ص ص١٠٠- ١٠١.

(*) لم تكتف الحكومة المصرية بحملات الاعتقالات ضد الإخوان المسلمين بل أصدر مجلس قيادة الثورة قرار بحل تنظيمهم فى١٤نوفمبر ومصادرة ممتلكاتهم واتبعه بقرار أخر فى جلسة ٨ فبراير ١٩٥٥م، قام بحله واعتباره حزب سياسى وإن كان سرى. انظر: على شبكة الانترنت: موقع الرئيس جمال عبدالناصر، مصدر سابق، قرار بتاريخ١٤نوفمبر ١٩٥٤م، وقرار بتاريخ٨فبراير ١٩٥٥م.

(4) F.O, 371/119298, R.,From Libration of Palestain Front to Fo,Date. Nov 2,1954.

تمثل قوة رادعة ضد مثل هذا التصرف[١]. وأما إسرائيل فكانت فى قلق شديد من عقد الاتفاقية كما أشارت التقارير البريطانية[٢] لتيقنها من توقف تهريب الأموال المصرية، فضلاً عن توقف مرور السفن الإسرائيلية من القناة بعد جلاء القوات البريطانية من المنطقة، فكثيراً ما تم تهريب الأموال عن طريق مكاتب بريد القاعدة البريطانية، ومكاتب الشركة العالمية للقناة دون إخطار الحكومة المصرية[٣]، وكذلك تهريب الذهب عن طريق السلطات البريطانية بالقناة[٤] بحراً وجواً بواسطة الطائرات والسفن الحربية البريطانية [٥] فضلاً عن تزويد اليهود الهاربين بالأموال والذهب من مصر بجوازات سفر، واستمر ذلك حتى إتمام الجلاء[٦].

على أية حال، فقد أدت الاتفاقية إلى تحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا[٧]، وأعلن عبدالناصر للسفير البريطانى بمصر أن الاتفاقية تعتبر بداية لتحسن العلاقات بين البلدين فرد السفير بأنها بداية الطريق للعمل البناء بين مصر وبريطانيا، كما اعتبرتها الحكومة البريطانية تعزيز لمكانتها بالشرق الوسط، مما يعنى توقف الهجوم المصرى على احتلال بريطانيا سياسياً وعسكرياً لمعظم دول الشرق الأوسط[٨]، فضلاً عن اعتقادها بأن الاتفاقية ستكفل لهم دخول مصر فى الأحلاف الغربية بالشرق الأوسط، بناء على حديث عبدالناصر السابق ذكره مع دالاس فى مارس١٩٥٣.

ثالثاً: توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا قبيل عام ١٩٥٦م .

رغم عقد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا عام١٩٥٤م فإن حالة التوتر الناشئة بين البلدين عقب ثورة١٩٥٢م في مصر ظلت قائمة بينهما , إذ طفت على السطح قضية ضم مصر للأحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط , حيث كان الاعتقاد من جانب بريطانيا والدول الغربية على السواء أن عقد اتفاقية الجلاء سيدفع بمصر حول الانضمام في الأحلاف الغربية بالشرق الأوسط, ولكن هجوم مصر الشديد على سياسة الأحلاف أصاب الغرب والحكومة البريطانية بصدمة شديدة, لذلك حاول أنتوني إيدن إقناع عبدالناصر في ١٩٥٤م بقبول مبدأ الانضمام للأحلاف مع

---

(٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص٢٩٩-٣٠٠.

(٦) نفسه، ص ص٢٨٨- ٢٨٩، ص ص٢٩٩- ٣٠٠.

(١) وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ٣٨٠، ملف رقم٣٠/١٢١/٩٢، تقرير رقم١٩٨٩، بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٣م.

(٢) نفس المحفظة والملف: برقية رقم ٤، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٣م.

(٣) نفسه، برقية رقم٧٤، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٤) نفس المحفظة، ملف رقم ٣٤/١٢١/٩٢، مذكرة رقم ٤٥، بتاريخ فبراير ١٩٥٥م.

(5) Peter MansField, The British in Egypt, weiden feld and Nicolson, London, 1971, P. 310.

(٦) أنتونى ناتنج: مرجع سابق, ص٩٩.

الغرب بحجة مواجهة الخطر السوفيتي في الشرق الأوسط, إلا أن طلبه رفض[١]. ثم إن فتح باب المفاوضات بين تركيا وباكستان عضوى الحزام الشمالى وبين حكومة العراق فى اليوم التالى من الإعلان عن قيام الحلف فى أبريل١٩٥٤م للانضمام إليه، دفع عبدالناصرإلى أن يوجه تحذيراً إلى الحكومة العراقية، فعقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أنه سيهاجم أية دولة عربية تحاول الانضمام للأحلاف غير العربية فى المنطقة، لتأثيرها السيئ على ميثاق التضامن العربى كما شن حملة إعلامية لمنع انضمام العراق للحلف[٢].

ومن جانب آخر، كان السعى البريطانى الأمريكى لضم مصر للحلف [٣]، وكذلك إقدم إيدن على زيارة واشنطن فى ٢٩ يوليو للتشاور حول الموقف المصرى وكيفية ضم دول عربية أخرى للحلف،وما شهد ته لندن وواشنطن وأنقرة وطهران وبغداد من نشاط دبلوماسي مكثف خلال النصف الأول من عام ١٩٥٤م[٤] مدعاة إلى أن تكثف مصر من توجهها نحو العراق لمنعه من الانضمام للحلف،لذا أرسلت صلاح سالم إلى بغداد فى ١٦ أغسطس ١٩٥٤م لإقناع نورى السعيد بخطورة الانضمام لأحلاف غير عربية على ميثاق التضامن العربى[٥]. برغم جهود صلاح سالم الحثيثة فى إقناع نورى السعيد إلا أن الأخير بدهائه السياسى، لم يدع الفرصة لصلاح سالم بانتزاع بيان رسمى منه يوحى بعدم انضمام العراق لحلف غير عربى وكانت مبررات نورى السعيد بأن الميثاق العربى غير قادر على الدفاع عن العراق ضد أى خطر سوفيتى فاشترط استشارة بريطانيا فى الأمر [٦]. وأثناء زيارة نورى السعيد للقاهرة بدعوة من عبدالناصر فى ١٥ سبتمبر١٩٥٤م حاول عبدالناصر إقناعه[٧]، إلا أنه فشل أيضاً[*]، لإصرار نورى

---

(٧) خطاب لعبدالناصر فى أوزباكستان بالاتحاد السوفيتى فى ٤ مايو ١٩٥٨م، مصلحة الاستعلامات: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر، القسم الثانى ١٩٥٨م- ١٩٦٠م، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ص ١١٢- ١١٣.

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ٣١٣.

(٢) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ١٤٠٣،ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، برقية رقم ٧٩، بتاريخ ٢ يونيو ١٩٥٤م، وأيضاً: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص١٧٤.

(٣) عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص ٢٢٤- ٢٢٣.

(٤) انظر خطاب لعبدالناصر بمناسبة افتتاح الموسم الثقافى للقوات المسلحة بالقاهرة فى أول إبريل ١٩٥٥م، مركز دراسات الوحدة العربية: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٥) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص ١٠٩- ١١٠، وانظر أيضاً: هيئة البحوث العسكرية المصرية: حرب العدوان الثلاثى على مصر، الجزء الأول، المطابع الأهرام التجارية، مصر، د.ت، ص ص ٢٠-٢١.

(٦) عصمت السعيد: نورى السعيد (رجل الدولة والإنسان)، فبره عصام السعيدللطباعة والنشرة، لندن، ١٩٩٢م، ص ص ١٠٧- ١٠٨.

السعيد على استشارة حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة فى الأمر، وهو ماكانت ترفضه الحكومة المصرية تماماً[١].

ومع إعلان نورى السعيد بتركيا فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٤م عن عزم بلاده الانضمام لحلف الحزام الشمالى[٢] مما يعنى فشل الدبلوماسية المصرية فى إثنائه عن الانضمام لحلف غربى، استأنفت الحكومة المصرية حملتها الدعائية على الأحلاف، وزادت حدتها فى نوفمبر ١٩٥٤م، فكانت إذاعة صوت العرب المصرية تبث هجومها ليل نهار للمنطقة العربية تدعو الشعوب وحكوماتها بأن تحذو حذو مصر فى إجلاء القوات البريطانية عن أرضها، ورفض الدخول فى أحلاف عسكرية غير عربية، لذلك اتبعت الحكومة العراقية أسلوباً جديداً فى مقاومة الهجمات الدعائية المصرية حيث أعلن وزير الخارجية العراقى "موسى شيندر" فى نهاية ١٩٥٤م أن بلاده ستحذو حذو مصر فى التعامل مع بريطانيا ومعارضة الأحلاف، كما أكد نورى السعيد ذلك فى البرلمان العراقى أول يناير ١٩٥٥م، إلا أنه لم يمر سوى خمسة أيام حتى وصل عدنان مندريس إلى بغداد على رأس وفد رفيع المستوى، وبعد ستة أيام من المناقشات صدر بيان مشترك من مندريس ونورى السعيد أكدا فيه اتفاقهما على عقد اتفاق عسكرى مشترك فى أقرب وقت ممكن، ودعا عدنان مندريس دول المنطقة للانضمام لهذا الحلف [*]المزمع عقده [٣]. وقد اعتبر عبدالناصر هذا البيان بأنه حنث من نورى السعيد بوعده لبرلمانه والرأى العام العراقى والعربى، وأكد للسفير البريطانى فى القاهرة "ستفنسون" بأن بريطانيا حرضت الحكومة

(*) ومن المستغرب أن تروى الدكتورة عصمت السعيد رواية منافية تماماً لتلك الرواية، فقد ذكرت أن عبدالناصر كان مقتنعاً تماماً بوجهة نظر نورى السعيد تجاه الانضمام لحلف غربى، بل أنه وعد بدراسة الأمر بصورة جدية فور استقرارالأمر لنظامه الداخلى بعد تخلصه من الإخوان المسلمين ونشاطاتهم التخريبية بمصر، وبناء عليه ذهب نورى السعيد إلى تركيا لتنسيق أمر انضمام مصر للحلف. انظر: عصمت السعيد : نفسه، ص ١٠٨، ص ص ١٤٧– ١٤٨.

(١) انظر خطاب لعبدالناصر بمناسبة افتتاح الموسم الثقافى للقوات المسلحة بالقاهرة فى أول إبريل ١٩٥٥م، مركز دراسات الوحدة العربية: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، مصدر سابق، ص ٤٩. وأيضاً: محمد حسنين هيكل:ملفات السويس، ص ص٣١٨ –٣٢٠. وأيضاً : أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص ٢٢.

(*) ذكرت الدكتورة عصمت السعيد أن الحكومة المصرية درست انضمامها إلى حلف مع الغرب طوال الفترة من زيارة نورى السعيد للقاهرة فى سبتمبر ١٩٥٤، حتى يناير ١٩٥٥، وأشارت إلى استقرار الرأى على الانضمام للحلف ولكن سوء الأوضاع الداخلية وزعزعت الأمن على يد الإخوان المسلمين منعها من ذلك. انظر :عصمت السعيد : مرجع سابق، ص١٠٩–١١٠. فى حين أكدت الوثائق المصرية والبريطانية على سيطرة الحكومة المصرية على الأمن الداخلى بعد إصدار قوانين حظر تنظيم الإخوان المسلمين. انظر:

- F.O, 371/119298, R-, From Liberation of Polstion Front to F.O,Date.Nov2,1954.

(٣) نفس خطاب عبدالناصر، نفس المصدر، ص٥١، ص٥٦، وأيضاً : أنتونى ناتنج : مرجع سابق، ص ص١١١–١١٢. وأيضاً : حمروش: مرجع سابق، ج ٢، ص ص ٤٦–٤٧. وأيضاً : ج ٣، ص ص١٤٦–١٤٧.

العراقية على ذلك[١]، ثم إن دعوة عدنان مندريس لدول الشرق الأوسط بالانضمام للحلف مع الغرب ومحاولة الحكومتين البريطانية والأمريكية ضم لبنان وغيرها من الدول العربية للحلف التركى العراقى، عن طريق عدنان مندريس والسفيرين البريطانى والأمريكى بلبنان, كانت قد حالت دونهما الحملات الدعائية المصرية والسورية الشرسة ضد الأحلاف[٢] . ولم تقف الحكومة البريطانية أمام الحملات الدعائية التى شنتها الحكومة المصرية على عزم الحكومة العراقية الدخول فى الأحلاف مع الغرب عن طريق تركيا مكتوفة الأيدي فأكدت على أن موقف الحكومة المصرية من الأحلاف فى الشرق الأوسط لا يجب أن يعرقل المشروعات البريطانية للدفاع عن مصالحها بالمنطقة[٣]. وعلى هذا الأساس توقف أيدن فى القاهرة فى ٢٠ فبراير ١٩٥٥، وهو فى طريقه لحضور مؤتمر حلف جنوب شرق أسيا "ببانكوك" حيث تحدث صراحة عن علاقة بريطانيا الوثيقة بانضمام العراق لحلف تركيا ضد الخطر السوفيتى، كما ذكرت الوثائق البريطانية أن توقيت الحلف أمر جوهرى لبريطانيا، وإن لم يكن فى مصلحة مصر، وطالب الحكومة المصرية بوقف هجماتها على سياسة الحكومة العراقية فى الانضمام للحلف مقابل تعهد الحكومة البريطانية بعدم الضغط على أى دولة عربية للانضمام إلى حلف مع الغرب واتفقا على ذلك[٤] . ولم تمض أربعة أيام من زيارة أيدن حتى وقَّعت العراق الميثاق التركى العراقى للدفاع للدفاع المشترك[٥]. بينما استمرت القيادة المصرية فى عملها لإضعاف الحلف، فحاولت الحكومة البريطانية إنقاذه من الانهيار أمام العواصف الدعائية المصرية، لذا أعلنت الدخول فيه رسمياً فى أبريل١٩٥٥م وتحول اسمه إلى حلف بغداد[٦] وهكذا وصلت العلاقات المصرية البريطانية إلى حد التوتر على الرغم من تحسنها بعد عقد اتفاقية الجلاء.

وجاءت رغبة الحكومة المصرية في تسليح الجيش المصري وتوجهها نحو الاتحاد السوفيتي في هذا الشأن لتزيد من حالة التوتر في العلاقات المصرية البريطانية ولعل رغبة الحكومة المصرية لتسليح جيشها كان قد عضد منها الغارة الإسرائيلية على غزه عام ١٩٥٥م , والتى اعتبرتها الحكومة المصرية بتدبير بريطانى , حيث اعتبرها البعض رغبة بريطانية في إشغال مصر عن مهاجمة حلف بغداد[٧], وقد أكدت الوثائق البريطانية على دور بريطانيا في الغارة , كي تؤكد لمصر على عدم مقدرتها على التصدي لهجمات لا ترقى إلى مستوى الحرب بين دولتين[٨]. وأكد عبدالناصر بأن

---

(١) أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٢) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٣، ص ص ٢٥١- ٢٥٢.

(٣) عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٣٣٠ – ٣٣٨. وأيضاً: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص١١٩-٢٢٠.

(٥) وزارة الخارجية المصرية: محفظة ١٤٠٣، ملف ٣٠/٢١/٣٨، خطاب ٦٨، بتاريخ ٥ إبريل ١٩٥٥.

(6) Makintosh J.K, Strategе and Tactics of Soviet Foreign Policy, Oxford University Press, London, 1962, P 122.

(٧) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٣٤٠. وأيضاً:

- Peter MansField, The Middle East, P.227. and ; Charles D. Cremeans, Op. Cit, P. 143.

(1) F.O, 371/119298, R.,From Libration of Palestine Front to, Date. Nov2,1954.

الغارة لا تعدو عن كونها حلقة جديدة فى سلسلة المؤامرات البريطانية والغربية التى لا تنتهى باستخدام إسرائيل ضد الدول العربية لتنفيذ أهدافها للسيطرة على المنطقة[١]، ولكى تدرأ الحكومة البريطانية عنها التهمة أعلنت إلغاء قرارها بتصدير شحنة دبابات لإسرائيل كتعبير عن استنكارها لغارتها على غزة[*] ، ومع ذلك فقد وضعت تلك الغارة مصر أمام حقيقة ضعف قواتها المسلحة[٢]، فبدأت الحكومة المصرية فى مارس١٩٥٥م رحلتها للبحث عن السلاح[*], من حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة أولاً، إلا أن إيدن أصر على المماطلة[٣], ثم اكتفت الحكومة البريطانية بإمداد مصر بأسلحة لا تكفى لبناء جيش[٤]، برغم اتفاقها بتزويد مصر بالسلاح، إذا ما تم عقد اتفاقية الجلاء، ولكنها تحججت بضرورة انضمام مصر للأحلاف مع الغرب أولاً فرفضت الحكومة المصرية[٥] لذا حاولت الحكومة المصرية الحصول على السلاح من دول أوروبية أخرى مثل بلجيكا والسويد وغيرها، ولكن الحكومة البريطانية مارست ضغوطها لحملهم على رفض تسليح المصريين[٦]، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى التوجه نحو الكتلة الشرقية للحصول على السلاح، فعلى هامش مؤتمر باندونج فى أبريل١٩٥٥م عرض عبدالناصر على "شو آن لاى" رئيس وزراء الصين الشعبية فكرة طلب السلاح من الكتلة الشرقية، والذي بدوره عرض وساطته لدى حكومة الإتحاد السوفيتى فرحب عبدالناصر بذلك, وفور عودة القيادة المصرية من المؤتمر اتصل السفير السوفيتى بالقاهرة "دانيال سولود" بصلاح سالم ليبلغه عن موافقة السوفيت على تزويد مصر بما تشاء من سلاح، فضلاً عن المشروعات الاقتصادية[٧] على أن تكون سرية كي لا تؤثر على مؤتمر القمة للأقطاب الأربعة [*] بجنيف[١].

---

(٢) كلمة لعبدالناصر بقطاع غزة فى ٢٩ مارس١٩٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص٤٧.

(*) ومن المعلوم أن إلغاء تلك الشحنة لم تؤثر على تسليح الغرب لإسرائيل وخاصة فرنسا فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة، مما جعل الحكومة المصرية تشكو ذلك لسفيرى بريطانيا والولايات المتحدة دون جدوى. انظر: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص١٣٠-١٣١.

(3) Charles O. Cremeans, Op.Cit, P. 143.

(*) لم تبدأ مصر رحلتها للبحث عن السلاح رداً على الغارة، وإنما كانت البداية منذ قيام الثورة ، ولم تكتف بريطانيا برفض تسليح مصر بل حرضت الحكومة الأمريكية على الأمر، وكذلك فعلت عندما كررت الحكومة المصرية المحاولة فى ١٩٥٤، وفى هذه المرة اشترطت الحكومة البريطانية انضمام مصر للأحلاف. انظر: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٧٦. وأيضاً: نجلاء أبو عز الدين: عبدالناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصبيح، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨١، ص ص٢٣٨-٢٤٠.

(٤) مذكرات آيزنهاور: ص١٧.

(٥) خطاب لعبدالناصر بمناسبة افتتاح الموسم االثقافى للقوات المسلحة للصور فى ٢٧ سبتمبر١٩٥٥م، جريدة الجمهورية، عدد ٩٥١، بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٨، وأيضاً : حديث لعبدالناصر مع مراسل جريدة التايمز البريطانية بالقاهرة فى ١٩٥٥/١٠/١، مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ص٢٠٠- ٢٠٢.

(٦) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص١٢٩- ١٣٠.

(٧) نفس حديث عبدالناصر مع جريدة التايمز، نفس المصدر والصفحة، وأيضاً: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٣، ص ص٦٨-٦٩.

(١) أحمد حمروش: نفسه، ص ص٦٨-٦٩.

على هذا الأساس استمرت المفاوضات السرية بين المسئولين العسكريين بين القاهرة وبراغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا بناء على اقتراح السوفيت لئلا تتخذ بريطانيا تلك الصفقة ذريعة للهجوم على السوفيت بحجة الإخلال بروح مؤتمر جنيف الذى انعقد أثناء المباحثات[٢]، ومن جانبها حاولت الحكومة المصرية استخدام الصفقة المرتقبة مع السوفيت كورقة ضغط على بريطانيا والولايات المتحدة لحملهما على تزويد مصر بالسلاح، فاستدعى عبدالناصر السفير الأمريكى بايورد بالقاهرة فى ١١ يونيو١٩٥٥م وحذره بأن مصر ستقبل العرض السوفيتى لتزويدها بالسلاح فى حالة عدم قيام الأمريكيين بتزويدها بالسلاح، وفى اليوم التالى التقى بالسفير البريطانى "سيتفنسون"، أثناء توديع الأخير له قبل مغادرته البلاد وإحالته للتقاعد، وكرر عبدالناصر ما ذكره لبايورد[٣]، فحذره "ستيفنسون" بأن الدول الغربية لن تقف صامتة أمام شراء مصر للسلاح من السوفيت[٤]، وعلى أية حال، فإن الحكومتين البريطانية والأمريكية اعتبرتا قول عبدالناصر مجرد تهديد, لذلك أصرتا على عدم عقد صفقة أسلحة حقيقية مع مصر آنذاك[٥].

ورغم ذلك فقد خشت الحكومة البريطانية من إمكانية جدية ما ذكره عبدالناصر، وخاصة بعد إعلان القيادة المصرية خلال النصف الأول من يوليو بأنها سترد على أى عدوان إسرائيلى وأن الجيش المصرى أصبح قادراً على ذلك[٦], لذا عقدت الحكومة البريطانية صفقة صغيرة مع مصر قوامها ٢٢ دبابة من طراز "سنتريون" ومدمرتين خلال شهرى أغسطس وبداية سبتمبر[٧]، ولكن هذا لم يمنع من

(*) كان يلتقي زعماء الدول العظمى عالمياً فى مؤتمر يسمى بمؤتمر الأقطاب الأربعة، وهى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وقد طلب السوفيت إدراج مشاكل الشرق الأوسط فى جلسة اجتماعاته لعام ١٩٥٥. انظر: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٣٤٦.

(٢) نفسه، ص ص٣٤٧- ٣٤٨، ص ص٣٥٢- ٣٥٣.

(٣) نفسه .

(٤) حديث لعبدالناصر مع مراسل جريدة "الديلى هيرالد", الناطق بلسان حزب العمال البريطانى، نشرت فى ١٩٥٥/١١/٨، إصدارات اخترنا لك : مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر ١٩٥٢- ١٩٥٥، الجزء الخامس، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د.ت، ص ١٠٣، وأيضاً: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص ص٦٩-٧٠. وأيضاً: سيد محمد عبد العال: مرجع سابق، ص ص١٢٣-١٢٤.

(٥) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص ص٣٤٧- ٣٤٨.

(٦) إصدارات اخترنا لك : نفسه، ص ص٢٠٠- ٢٠١.

(١) انظر: نص خطاب لعبدالناصر فى ٩ يوليو, من مكتبية الرئيس جمال عبدالناصر: فلسطين من أقوال عبدالناصر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٧. وأيضاً: كلمة له بقاعدة منقباد العسكرية المصرية فى ٤ يوليو ١٩٥٥، مركز الوحدة العربية: مصدر سابق، ص٢٣. وأيضاً: كلمته بمناسبة تخريج دفعة جديدة من كلية أركان حرب فى١٩٥٥/٧/١٣، ص١٠٩.

(٢) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص١٣٦.

أن يستقر الرأى فى اجتماع مجلس قيادة الثورة فى بداية سبتمبر على عقد الصفقة العسكرية مع السوفيت وفى نفس الوقت سرب صلاح سالم أمر الصفقة(*)، وبرغم ذلك آثرت الحكومة البريطانية الصمت، فلم تقم بأى رد فعل يذكر، فى حين كان رد فعل الحكومة الأمريكية(*) يشوبه شيء من العنف (١).

عقب ذلك أعلنت القيادة المصرية فى٢٧سبتمبر عن عقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا(٢)، بعد عشرة أيام من عقد الصفقة بين "شبيلوف" وعبدالناصر(٣) وهو ما أدى إلى ازدياد شعبية عبدالناصر لدى الرأى العام المصرى والعربى(٤)، حيث تعتبر الصفقة بمثابة فقدان للنفوذ البريطانى العسكرى على المنطقة العربية، لذلك توقعت الحكومة المصرية احتمالية عنف رد الفعل البريطانى، فعمدت إلى مراقبة تحركات القوات البريطانية بمنطقة القناة ووضعت جيشها على أهبة الاستعداد تحسباً لأى رد عسكرى بريطانى(٥)، وخاصة بعد اجتماع دالاس و" هارولد ماكميلان (Harold Macmelan) " وزير خارجية بريطانيا بواشنطن فى نفس يوم إعلان عبدالناصر عن الصفقة، لمناقشة التغيرات التى أحدثتها الصفقة والبيان المشترك الذى صدر عن الاجتماع والذي أكد على ضرورة العمل المشترك للقضاء على النفوذ السوفيتى بالمنطقة(٦).

(*) ذكر صلاح سالم أمر الصفقة لأربعة من أعضاء الحزب الشيوعى بمصر، حيث استدعاهم فى مكتبه ليستعين بهم فى الاتصال بالحزب الشيوعى السودانى، لضمان أصواتهم فى الاستفتاء لصالح الوحدة مع مصر. انظر: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص٧٢.

(*) وصلت الأنباء إلى البريطانيين والأمريكيين فى ١٥ سبتمبر، وتأكدت الحكومة الأمريكية من النبأ فى ٢٥ سبتمبر، فأرسل دالاس إنذارين متتاليين بمبعوثيه لعبدالناصر، محذراً إياه إما أن يوقف الصفقة أو ستكون العواقب وخيمة، إلا أن عبدالناصر أصرعلى إعلان الصفقة قبل لقاءه مع المبعوث الأمريكى الثانى، بعد عدم استطاعة المبعوث الأول فى تقديم الإنذار لعبدالناصر. انظر: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٣٥٧، ص ٣٦٨.

(٣) نفسه .

(4) F.O, 371/125482, letter, from M. Vollat to foreign office,Date. Janu 1, 1957,:Ebid, R-, from Research Department to Attorney General,Date.Janu 4, 1952.

– وأيضاً خطاب لعبدالناصر فى مصر فى القوات المسلحة للصور، فى ١٩٥٥/٩/٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ص ٩٧٨– ٩٨٧.

(٥) هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص٢٥.

(٦) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج ٢، ص٧٤.

(١) نفس المرجع السابق، ص٧٨.

(٢) عبدالرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص ٣٢٣– ٣٢٤، ص ٣٢٦.

وعلى أية حال, اكتفت الحكومة البريطانية بالتصريحات المستنكرة, فضلاً عن مذكرة الاحتجاج التى أرسلتها إلى الحكومة السوفيتية فى اليوم التالى، حيث حذرتها من تحريض الحكومة المصرية على سباق التسليح ضد إسرائيل بالمنطقة[١]، كما أبلغ ماكميلان نظيره السوفيتى "مولوتوف" أثناء لقائهما فى نفس اليوم على هامش اجتماعات وزراء الخارجية بالأمم المتحدة بأن سياسة السوفيت لتسليح مصر ستقضى على السلام بالمنطقة، فرد مولوتوف بأن نظام الأحلاف العسكرية البريطانية بالمنطقة وتسليحها لدولة دون أخرى هو أساس هذا التوتر بالمنطقة، وأكد بأن الضغوط البريطانية والأمريكية لن تؤثر على تنفيذ الصفقة[٢]. فالتقى مولوتوف بمحمود فوزى وزير خارجية مصر فى نفس الليلة ليؤكد على إصرار بلاده على تسليح مصر رغم الضغوط البريطانية والأمريكية[٣]، ومن ناحية أخرى أعلنت القيادة المصرية أن الصفقة لن تؤثر على التزامات مصر تجاه اتفاقية ١٩٥٤ مع بريطانيا، ولا على سلامة القاعدة البريطانية بقناة السويس[٤]، رداً على بيان الحكومة البريطانية الذى خشت فيه من تأثير الصفقة على إتمام الجلاء[٥].

ومع ذلك شنت الحكومة البريطانية حملة دعائية لتخويف المصريين من تنفيذ الصفقة، وتخويف الدول العربية من عقد صفقات مماثلة مع السوفيت، حيث ذكرت وكالة الأنباء العربية التابعة لبريطانيا فى الشرق الأوسط، أن الصفقة تمثل حدثاً خطيراً بالشرق الأوسط[٦]، كما أكدت جريدة " فليت ستريت (Fleet Street) " اللندنية بأن الدوائر السياسية البريطانية تردد أن الهدف من الصفقة السوفيتية هو العمل على قيام حرب بين مصر وإسرائيل، باعتبار أن إعلان الصفقة من شأنه أن يعضد العناصر السياسية الإسرائيلية التى تلح على شن حرب على مصر، قبل استيعاب جيشها للأسلحة السوفيتية[٧]، فى حين أكد عبدالناصر أن الغرب يريد رؤية إسرائيل أقوى من العرب

---

(٣) أحمد حمروش: نفسه، ج٢، ص٧٢.

(٤) جريدة الجمهورية، بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٩، .

(٥) نفسه، بتاريخ ١٩٥٥/٩/٣٠.

(٦) حديث لعبدالناصر مع مراسل جريدة الدايلى ميلان تم نشره فى ١٩٥٥/١٠/١، مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ص٢٠٢-٢٠٣. وأيضاً:

- Israilyan ,Soviet Foreign Policy, Press publisher, Mos. Cow, 1962, P.125.

(٧) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٣٦٥.

(١) جريدة الجمهورية، بتاريخ:١٩٥٥\٩\٣٠.

(٢) وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم١٥٧١، ملف رقم١٠\٩\٢٤، تقارير صحفية، تقريررقم١٢٣، بتاريخ ١٩٥٥\٩\٣٠.

مجتمعين، مما يثير حفيظة مصر والعرب[١]. ومن الجدير بالذكر، أن وزارة الخارجية البريطانية أشاعت لدى صحفها أن عبدالناصر أبلغ " هنرى تريفيليان (H.Traveliyan) " السفير البريطاني الجديد بالقاهرة بأمر الصفقة منذ منتصف سبتمبر، مؤكداً على أنها صفقة سوفيتية، وأثارت هذه الأنباء حفيظة القيادة المصرية، فاستدعاه عبدالناصر، وعنفه على تسريبه لتلك المعلومات, مما جعل موقف تريفيليان حرجاً للغاية[٢].

ومن ناحية أخرى، أراد عبدالناصر أن يحافظ على عهده مع السوفيت حول سرية عقد الصفقة معهم، فأكد فى حديث صحفى مع محطة الإذاعة الأهلية الأمريكية " ناشيونال برود كاتتيج كوريورشن "فى٣٠ سبتمبر، بأن حديثه مع تريفيليان كان عن عقد صفقة تجارية مع تشيكوسلوفاكيا، وأن ما أشاعته الحكومة البريطانية مصدره الصحف ليس إلا[٣]. فى حين أكدت جريدة فليت ستريت، بأن ما أعلنته القيادة المصرية أمر خالٍ من الصحة، لعدم قدرة التشيك على بيع أسلحة لمصر دون إذن من السوفيت، فضلاً عن حديث القيادة المصرية مع سفيرى بريطانيا والولايات المتحدة فى يونيوعن حصولها على عرض سوفيتى لتسليح جيشها[٤].

ورغم ما جرى من حديث بين دالاس وإيدن حول الاشتراك فى توجيه إنذار حاد اللهجة للحكومة المصرية، لمنعها من تنفيذ الصفقة، والبحث حول قدرة القوات البريطانية بالقاعدة البريطانية بقناة السويس على تعطيل وصول الصفقة لمصر[٥]، فإن الإنذار لم يتم توجيهه, كما أنه لم يكن لدى لدى إيدن أى خيار عسكرى لمنع وصول الصفقة، فقد انتهت المرحلة الأولى لجلاء القوات البريطانية عن قاعدتها بالقناة فى٢ فبراير ١٩٥٥م، ورحل٢١ ألف جندى، كما بدأت المرحلة الثانية فى نفس اليوم ورحل معظم الجنود فور انتهاء مدتها فى١٩يونيو١٩٥٥م[٦]. ومع تحرك أول سفينة سوفيتية محملة بالأسلحة لمصر فى٣٠ سبتمبر، أعلنت الإذاعة البريطانية بلندن أن الحكومتين البريطانية

---

(٣) حديث عبدالناصر مع جريدة "نيويورك تايمز" الأمريكية، فى١٩٥٥\١٠\١٦، مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص٢٠٩.

(٤) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص ص١٥١-١٥٢.

(٥) مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص١٩٩.

(٦) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم١٥٧١، ملف رقم١٠١٩\٢٤، تقارير صحفية، تقرير رقم ١٢٦٢، بتاريخ ١٩٥٥\١٠\١٦ .

(١) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص ص ٨٩-٩٠.

(٢) عبد القادر حاتم : قصة الثورة فى ٧ سنوات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٥٩، ص ص ٨١-٨٢.

والأمريكية ستبذلان جهوداً دبلوماسية مع مصر لمنع اتساع النفوذ السوفيتى فى المنطقة التى تمثل أهمية استراتيجية لديهما[١].

ومن جانب آخر،حاولت الحكومة البريطانية الضغط على نظيرتها السوفيتية لمنع تسليح المزيد من الدول العربية خلال مؤتمر جنيف للأقطاب الأربعة (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) الذى عقد فى الفترة من٢٧ أكتوبر إلى١٦ نوفمبر١٩٥٥، بحجة العمل على إحلال السلام بالمنطقة[٢]، إلا أنها فشلت وخاصة بعد تأكيد عبدالناصر بأن هذه الصفقة غير مشروطة، وأنه رفض التزود بسلاح بريطانى، لتفادى اتخاذها ذلك وسيلة ضغط على مصر،كما أنها لم توف بوعدها حول عقد صفقة أسلحة مع مصر فور عقد اتفاقية الجلاء، وأكد على أن الصفقة السوفيتية لا تعدو عن كونها تجارية لا تؤثر على سياسة مصر الحيادية[٣]. ومن الجدير بالذكر، أن مجلس العموم البريطانى ناقش موقف حكومته من تلك الصفقة فى جلسة ٧ نوفمبر ١٩٥٥، وأصر الأعضاء على عدم إعطاء مصر الأسلحة القليلة التى أعلنت عن تزويد مصر بها فى أغسطس ١٩٥٥ كعقاب لعقدها الصفقة مع السوفيت، واقترح "وليام" النائب المحافظ بالمجلس ضرورة وقف إتمام انسحاب القوات البريطانية من القاعدة، فى حين التزم ماكميلان الصمت [٤] .

على أية حال، فإن الصفقة أوضحت بشكل لا يشوبه شك، مدى نجاح القيادة المصرية فى الاستفادة من الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، وأصبح لدى المصريين إمكانية التصدى عسكرياً للتفوق الإسرائيلي المدعوم من بريطانيا والغرب. وعلى الجانب الآخر فإنها أدت إلى توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا لتأثيرها على حلف بغداد، ومع ذلك حاولت الحكومة البريطانية الالتفاف على هدف السوفيت من الصفقة، فضلاً عن محاولة استعادة نفوذها بمصرعن طريق عرضها لبناء السد العالى.

---

(٣) جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٥٥\١٠\١١.

(٤) وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم١٥٢٣، ملف رقم ٤١٢١٤، مذكرة بدون رقم، بتاريخ ١٩٥٥\١١\١١٧.

(٥) حديث لعبدالناصر مع "توم ليتل "مدير عام وكالة الأنباء العربية بالشرق الأوسط، في١٩٥٥\١٠\١١، مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ص٢٠١-٢٠٢ . وأيضاً: حديث له مع جريدة الديلى ميل البريطانية فى١٩٥٥\١٠\١١، نفسه، ص ص٢٠٢-٢٠٣.

(٦) جريدة الجمهورية، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٥. وأيضاً:

- Hammond Pouity, Political Dymomic in The Middle East, American Elswvier Publishing Company, New York,1972, P.568.

وهكذا أدى تنافر السياسة المصرية البريطانية بالشرق الأوسط قبل حرب السويس إلى توتر العلاقات المصرية البريطانية، وخاصة بعد اتخاذ مصر سياسة معادية للأحلاف الغربية التى حاولت بريطانيا فرضها على المنطقة، رغم تحسن العلاقات كنتيجة لاتفاقية ١٩٥٤ بين الحكومتين.